العدد (1690) السنة السابعة - الاثنين (4) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الوحدة ثانية

عملية تهريب الأسلحة الكورية.. معلومات متشابكة وتفاصيل غامضة

عبد الله المدني

في عملية مشبوهة، لا يزال الكثير من خيوطها غامضة، قام نظام بيونغيانغ الستاليني الحديدي مؤخرا بمحاولة فاشلة لخرق القرار الدولي رقم ١٨٧٤ الذي تم تبنيه في الثاني عشر من يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ ردا على التجربة النووية الكورية الشمالية في ٢٥ مايو/ مايس من العام نفسه، والذي نص على توسيع الحظر المفروض على هذا البلد المشاغب ليشمل تفتيش ناقلاته البحرية والجوية وسيلة لمنعه من تصدير مكونات وتقنيات السلاح النووي والصواريخ الباليستية.

وملخص الحكاية التي أثارت ردود أفعال غاضبة، خصوصا في تايلاند التي اختارها الكوريون الشماليون دون غيرها لتمرير فعلتهم المشبوهة من خلال أراضيها، هو أن نظام بيونغيانغ حاول أن يتذاكى على السلطات التايلاندية مستخدما التمويه واللف والدوران كعادته، فشحن ٣٠ طنا من الأسلحة والمعدات الحربية المتنوعة على متن طائرة من نوع إليوشن ٧٦ روسية الصنع، كانت تابعة لشركة طيران خاصة في كازاخستان تدعى "إيست وينغ"، لكن سلطات النقل المدني الكازاخية باعتها قبل نحو شهرين لشركة جوية جيورجية تسمى "ويست إير" وهذه الأخيرة أجرتها قبل مدة قصيرة لشركة أوكرانية. وزيادة في التمويه وبعثرة خيوط اللعبة كي يصعب جمعها، حرصت بيونغيانغ على أن يكون طاقم الرحلة المشبوهة من جنسيات مختلفة، فاختارت رحلة يقودها ملاحون من كازاخستان و روسيا البيضاء ودول أخرى من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. بل اختارت أيضا رحلة بدأت في كييف بأوكرانيا وهبطت في باكو بآذربايجان ومطارين آخرين أحدهما في دولة خليجية والآخر في دولة جنوب شرق آسيوية.

و بحسب إحدى الروايات، فإن بيونغيانغ كانت تعلم مسبقا أن الطائرة المذكورة لا تستطيع الوصول إلى وجهتها المفترضة لتفريغ شحنتها، دون التزود بالوقود في مكان ما في الطريق، وأنها تعمدت إختيار تايلاند، مفترضة أن مسؤولي مطار "دون موانغ" الداخلي، حيث هبطت الطائرة للتزود بالوقود في الثاني عشر من ديسمبر/ كانون الأول يمكن شراء صمتهم ببعض المال أو يمكن استغفالهم بالادعاء أن شحنة الطائرة ما هي إلا مكائن وحفارات للتنقيب عن النفط.

غير أن خطة السلطات الكورية الشمالية ذات التاريخ الحافل بالخداع والاحتيال والمراوغة لم يكتب لها النجاح المأمول هذه المرة، ليس فقط بسبب تشدد سلطات المطار التايلاندي، وإنما أيضا بسبب ورود معلومات استخباراتية مسبقة للحكومة التايلاندية عن تلك الخطة (قيل أن مصدر تلك المعلومات كان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية).

و هكذا سارعت الشرطة التايلاندية إلى مصادرة حمولة الطائرة مع توقيف ملاحيها وأخذهم مكبلين إلى السجن، بعدما اتضح لها كذبهم حول حمولة الطائرة. وعلى الرغم من ادعاء طاقم الرحلة بأنهم ضحايا للعبة قذرة وأن سلطات بيونغيانغ قد خدعتهم فعلا حينما أوهمتهم أن ما شحن على طائرتهم مجرد آلات للتنقيب عن النفط، وليس سلاحا، فإن بانكوك اتهمتهم بحيازة السلاح ومحاولة إدخاله إلى البلاد بطريقة غير مشروعة (جريمة عقوبتها السجن مدى الحياة طبقا للقوانين التايلاندية)، وأوقفتهم على ذمة القضية لمدة ١٢ يوما قابلة للتجديد عدة مرات وبحد أقصى هو ٨٤ يوما. وفي هذا السياق يجدر بنا الإشارة إلى أن تاجر سلاح روسيًا هو "فيكتور بوت" معتقل حاليا في بانكوك بانتظار حكم لترحيله إلى الولايات المتحدة التي تتهمه بالضلوع في عمليات تهريب دولية للأسلحة.

أما ما أثار الكثير من اللغط و التأويلات، ودفع مجلس الأمن القومي التايلاندي إلى عقد اجتماع طارئ له في الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول، فقد كان الوجهة المفترضة لتلك الشحنة الضخمة من السلاح والمشتملة على صواريخ أرض – جو، ومحركات صواريخ، ومدافع، وقنابل، وأسلحة خفيفة، و قطع من مكونات الأسلحة الثقيلة.

فعلى حين ذكرت بعض المصادر أنها كانت موجهة إلى دولة أفريقية سوداء، ذكرت مصادر أخرى أنها كانت في طريقها إلى سريلانكا الخارجة حديثا من حرب أهلية طويلة. ولهذا السبب سارعت كولومبو بالتبرؤ من الشحنة على لسان وزير دفاعها الذي نفى نفيا قاطعا أن تكون حكومته قد أبرمت صفقة لشراء السلاح من بيونغيانغ، مذكرا بأن بلاده قد أنهت حربها الأهلية وليست في حاجة للتزود بالأسلحة. والشيء نفسه تقريبا فعلته أوكرانيا وجورجيا وكازاخستان، حيث تبارت كل واحدة في الادعاء بأن لا علاقة لها، لا بالطائرة، ولا بشحنتها، ولا بملاحيها. بل قامت كل واحدة بإلقاء المسؤولية على الأخرى على نحو ما فعلته سلطات النقل الوطنية الجيورجية التي قالت لوكالة الانباء الآذارية أنها أجرت الطائرة المشبوهة لشركة أوكرانية، وبالتالي لا تتحمل أية مسؤولية عن وجهاتها وما تحمله على متنها.

على أن فريقا من المراقبين لم يستبعد دولا في الشرق الأوسط كوجهة محتملة للشحنة، مشيرين تحديدا إلى تلك الدول الشرق أوسطية التي ترتبط بعلاقات تعاون وثيقة مع نظام بيونغيانغ مقابل علاقات عداء مع الغرب، خصوصا أن الطائرة المستخدمة في خرق القرار الأممي قامت مرارا برحلات ما بين منطقة الشرق الأوسط وكوريا الشمالية مرورا ببانكوك. إلى ذلك ورد اسم "ميانمار" (بورما) كجهة محتملة للشحنة، انطلاقا من كونها تعاني عزلة وحصارا، ناهيك عن وجود قواسم مشتركة عديدة تجمع نظامها المنبوذ بنظام "كيم جونغ إيل" الكوري الشمالي.كما ورد أيضا اسما إيران وباكستان، انطلاقا من تعاونهما العسكري القديم المعروف مع بيونغيانغ.

وطبقا لأحد المواقع الإلكترونية المتخصصة في شؤون الطيران المدني (فلايت غلوبال)، فإن شركة طيران "ويست إير" الجورجية المشار إليها آنفا ترتبط بشركة "صن إير" الجوية السودانية الخاصة والتي تتخذ من الخرطوم مقرا لها. وكان إسما الشركتين قد ظهرا معا في موقع إلكتروني آخر متخصص بشؤون الطيران هو "أفياشن هيرالد" وذلك عشية اختطاف طائرة تابعة للشركة السودانية إلى ليبيا في العام الماضي.

أما ما زاد من غموض الحدث فقد كان ادعاء كازاخستان، التي كانت تملك الطائرة إبتداء، بأنها – أي الطائرة – من بعد بيعها إلى شركة جيورجية، تم استئجارها من قبل شركة طيران نيوزيلندية تحمل نفس اسم الشركة الجيورجية،أي"ويست إير"،وتعود ملكيتها إلى مؤسسة "إس بي للتجارة والشحن المحدودة" النيوزيلندية، بحسب ما أفصح عنه الناطق بإسم الخارجية الكازاخية "إلياس عمروف". وهذا ما أكده ايضا مسؤولون جورجيون لاحقا في تصريحات لهم لوكالة الصحافة الفرنسية، حيث حاولوا اخلاء مسؤولية بلادهم بإلقاء كامل التبعية على الشركة النيوزيلندية المذكورة والتي بدورها يكتنفها الغموض. حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أنها تابعة لمجموعة "جي تي" التي تتخذ من مدينة "أوكلاند" قاعدة لها، فيما يقول الموقع الإلكتروني للمجموعة أن قاعدتها في جزيرة "فانواتو"، وأنها تقدم طائفة عريضة من خدمات "الأوفشور" مثل تأمين الخصوصية وحماية الأصول والاستقلال المالي و التهرب الضريبي، وأن مالكها هو النيوزيلندي من أصل صيني "لو زيهانغ" المختفي عن الأنظار حاليا.

وبمرور الوقت وتسارع الجهود للكشف عن لغز الطائرة وشحنتها، توفرت ثمة معلومات جديدة، كان من أبرزها أن الطائرة المتورطة في القضية لها – بحسب سجلات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة – تاريخ طويل، ليس لجهة انتقال ملكيتها من يد إلى يد فحسب، وإنما أيضا لجهة قيامها بتهريب السلاح ونقله إلى مناطق التوتر والحروب الأهلية في العالم مثل ليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وتشاد، بل قامت في أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم بنقل كمية معتبرة من السلاح المستعمل من إحدى دول البلقان إلى جمهورية بوروندي الأفريقية. كما اتضح أنه لهذه الأسباب ولأسباب أخرى تتعلق بأنظمة السلامة والصيانة، أدرج الاتحاد الأوروبي الطائرة المذكورة في اللائحة السوداء، فصارت لا تستطيع الهبوط في أراضي دول الاتحاد أو التحليق في سماواتها. وهذا ربما يفسر أسباب انتقال ملكيتها من شركة إلى شركة، ظنا من أصحابها أنهم بهذا العمل يستطيعون خداع الأوروبيين وتجاوز الحظر المفروض على رحلات طائرتهم تلك.

إلى ما سبق تبين أن شركة "ويست إير" الجيورجية لئن كانت مسجلة في ميناء "باتومي" الجيورجي المطل على البحر الأسود، ويملكها مواطن من "أبخازيا" هو " تسافا جينادي"، فإنها تتخذ من موسكو عنوانا رسميا لها، بل يوجد مقرها الرئيسي في ١٨ شارع شابولوفكا بموسكو! كما تبين أن العنوان الأخير كان يستخدم أيضا من قبل شركة أخرى هي "أبافيا" للطيران والمسجلة في "أبخازيا" (جمهورية انفصلت عن جيورجيا وتحتلها حاليا القوات الروسية). والجدير بالذكر أن طيران أبافيا كان شركة جوية ناشطة في أواسط جيورجيا حتى عام ٢٠٠٥ حينما دوهمت مكاتبها من قبل الشرطة المالية واعتقل مديرها "زأور كيندرافا" الذي كان يشغل من قبل منصب رئيس مطار "سوخومي" السوفيتي، بتهمة نقل الأموال وتبييضها.

وجملة القول أن نظام بيونغيانغ الذي حرم من تصدير أدوات الموت والدمار، وهي كل ماتصنعه وتسخر عقول مواطنيه لإنتاجه، وجد في تهريب السلاح بطرق ملتوية أفضل وسيلة لكي يملأ خزائنه الخاوية بالمال، خصوصا أن مبيعات السلاح تدر موارد مالية ضخمة.

إن هذه هي المرة الأولى منذ فرض القرار الأممي رقم ١٨٧٤ التي تصطاد فيها بيونغيانغ بالجرم المشهود، لكنها لن تكون الأخيرة بطبيعة الحال، وبالتالي فإن من واجب المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لمنع تكرار مثل هذه العملية غير المسبوقة لجهة تشابك خيوطها وغموض تفاصيلها وتورط عدد كبير من الدول والشركات فيها.

تكامل الأدوات

الإعلام العراقي.. الأسئلة والجبهات والأحلام المجهضة

علي حسن الفواز

يبدو ان معطيات الواقع الإعلامي العراقي باتت مفتوحة على المزيد من الأسئلة العاصفة، ليس لان طبيعة الحياة العراقية وتجاذباتها هي الباعث على إثارة مثل هذه الأسئلة، بقدر ما ان معطيات الواقع بكل تعقيداتها تتكشف اليوم على مجموعة من الاستقطابات التي تكشف عن أزمة الاستقطابات السياسية وازمة الحوار السياسي، وربما كثرة الالتباسات التي ارتبطت بـ (صناعة)المشهد الإعلامي وتعدد الولاءات والمرجعيات التي يدعي كل منها(الوصل بليلى) خاصة مع صدور وثائق ذات نفس امني تحاول ان تربط بعض سياقات العمل الإعلامي ومنها عمل الفضائيات بجهات أمنية، رغم ان القانون ٦٥ والمعمول به حاليا دستوريا يضع مرجعيات الإجازة الإعلامية بهيئة الإعلام والاتصالات، ناهيك عن قيام البعض بالتمترس حول نوع من الاستعراضية التي تؤدي إلى مزيد من الصراعات وأحيانا المزيد من الضحايا وربما المزيد من البطولات الفارغة..

أزمة السياسي وبشكل خاص أزمة(البرلماني/السياسي) تنتج بالضرورة أزمات ثانوية هنا وهناك، لان هذه الأزمات تعكس هشاشة الثقة بين القوى السياسية، وسوء تدبرها للتعاطي مع المحنة الوطنية التي ينبغي ان يلتقي عندها الجميع بعيدا عن غوايات الاجندات والصفقات السرية والمشبوهة وعقدة العودة الى الماضي، وطبعا هذه الازمات المصطنعة على الجبهة السياسية البرلمانية تصنع لها طبخات إعلامية، وللأسف تجذب لها بعض الاعلاميين الذين يتحولون الى ناقلي شتائم وناقلي هموم وصانعي طرق مشوشة لاتؤدي الى الحقيقة أبدا..

هذه الأزمات الحقيقية والمفتعلة أحيانا تجد في هذه الفوضى(الاعلاماتية) الكثير من شفراتها، وربما يسعى البعض من صنّاعها إلى خلق مزاوجة غرائبية مع نمط من السياسيين الذين يتوهمون ان صناعة المستقبل لا تتم ألا عبر هذه الطبخات الإعلامية، وعبر الفبركات التي تتيح لأصحاب الطوق الإعلامي المزيد من التشفي بمحنة العراقيين ودمائهم المباحة للإرهاب والإجرام.. التفجرات التي تحدث على المستوى الإعلامي تجد صداها في أمكنة مجاورة وأحيانا أمكنة بعيدة، خاصة حينما تكون صناعة الخبر وتداول المعلومة بصناعة فكرة او رأي عام عند الجمهور العراقي في المهجر او الجمهور العربي او الجمهور الأجنبي، ناهيك عن أثرها في استقراء حيثيات الحدث في المكان السياسي عبر ما تثبته الوثائق التي يبثها الإعلام العراقي صدقا او زورا. كما ان هناك العديد من الصحفيين يعمد إلى تفخيم مفاهيم الحرية والديمقراطية وموضوعات الحقوق والعلاقات المأزومة بين السياسي والثقافي او السياسي والاجتماعي دون مراعاة التركة الثقيلة لأزماتنا العتيقة بكل فوبياتها ورهابها، والتي مازالت(تعشش) في عقول الكثيرين، ناهيك عن رسوخها النفسي والسلوكي في سياقات عمل الكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حتى يبدو وكأن الحديث ضد الحكومة او الحديث غير الموضوعي عن الحرية، وضرورة ان يكون الصحفي بطلا وضحية هو الوجبة الدسمة التي تسوقها بعض الجهات. أليس الواقع العراقي المحكوم بالديكتاتورية السياسية والإعلامية هو عراقنا الذي ينبغي ان نعمل جميعا لإعادته للحياة، وضخه بالهواء النظيف لكي يكون جزءا من العالم المتحضر المتمدن الذي تمثل الحرية الحقيقية وليست حرية البطولات شرطه الأساسي؟

لا يمكن الحديث عن دور ريادي وفاعل للإعلام او كما يسميه البعض بالسلطة الرابعة دون ان تتكامل أدوات هذا الدور مع عمل المؤسسات الأخرى، اذ ان التكامل هو شرط أساسي وضروري لإعطاء هذه السلطة حضورها، ومنح برامجها مشروعية المراقبة وتفعيل كل الجهود وتأسيس سياقات عملها على استبيانات ومعلومات دون الرمي في الظلام، وبعيدا عن الاستعراض الذي يضر الحرية أكثر مما يغنيها. كما ان الحديث عن الإعلام يرتبط بشكل او بآخر بمشروع الدولة العراقية الجديدة، الدولة التي ينبغي ان تصنع متنا واسعا للحياة المدنية بكل تشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مثلما هي الدولة التي تؤطر عمل مؤسساتها الإعلامية بسياق من الآليات والقوانين التي تحمي حرية الأعلام وتتيح هامشا فاعلا للحصول على المعلومات وتكريس قيمة الهوية الإعلامية في مجتمع يرث الكثير من المركزيات الضاغطة والقامعة.

فاعلية التكامل بين العمل الإعلامي والمؤسسات الأخرى ينبغي ان تكون جزءا من فاعلية النظام الاجتماعي وجزءا من الحقوق الوطنية، فضلا عن السعي إلى ان تنطلق موجهاتها ومحركاتها من برامج العمل التي تقوم على وعي المسؤوليات وعلى إدراك طبائع الأزمات التي تحفّ بالواقع العراقي وليس تجاهلها او التعالي عليها، فضلا عن أهمية التعالي على طبيعة الاصطفافات الضيقة التي مازالت تتداول الأزمة بهوس غريب وتؤجج حرائقها، ناهيك عن إدراك ان الحرية ليست بضاعة يمكن شراؤها بسهولة دونما معاينة حقيقية ودون معاناة ودون رؤى تتلمس ما حولها بحيادية ومهنية وموضوعية.

ان التضييق على حرية الإعلام، والتضييق على حصول الصحفي على المعلومات أمور لا يمكن السكوت عنها، لكن درس الحرية الذي اقترن بنضالات شعبية وثقافية ينبغي ان يضعنا في صلب هذه المسؤوليات، لأنه لم يأت من فراغ بقدر ما انه يرتبط بتاريخنا الوطني المضمخ بالبطولات الأخلاقية، والقيم التي ينبغي ان تعزز الثقة بالنفس والآخرين، وأجد ان ضرورات المرحلة بكل تداعياتها الصاخبة وتعقيداتها تقتضي منا إدراك خطورة المسؤولية التي تبغي ان يقوم بها الإعلامي، خاصة هذا الإعلامي الذي يصنع رأيا عاما، وله دور في حراك الجماعات السياسية والدينية والقومية وحتى الطائفية! وان يدرك خطورة ما يصنعه وما يتداوله وما يثيره، وان يسعى بجدية إلى تغليب الموضوعي على الخاص، وتعميق ما هو مهني وما هو إنساني في آن معا، وان لا ينجر إلى الجبهات المتقابلة التي باتت(مفضوحة) هذه الأيام، وان يعمد في صناعته الإعلامية إلى ربط الأمور والاستنتاجات بالانفعالات التي كثيراً ما تصنع خطابا لا يمكن الاطمئنان إليه، ناهيك عن الحاجة الى إيجاد علاقة ايجابية مع السلطات التفيذية بعيدا عن لغة الإسقاط والتهويل وسوء الظن، مثلما هو العمل على مطالبة الجهات التشريعية بتشريع القوانين التي تخص الإعلام والإعلاميين، والقوانين التي تخص مؤسساتهم المستقلة وغير المستقلة، لأننا بحاجة إلى الوضوح القانوني وليس الى العشوائيات التي تصنع أوهاما وصراعات تزيد حرائقنا اليومية اشتعالا، وتتركنا عند جبهات مفتوحة على الضغينة دائما، وعند أسئلة الشك، وعند مراثي أحلامنا المجهضة.

بناء

تأهيل المباني العامة ضرورة ملحّة

صبيح الحافظ

صرحت وكيل وزارة التجارة (سويبة محمود) بأنها قررت عمل شراكة مع شركة (طاقات) الإماراتية لاستثمار مجمع الأسواق المركزية في المنصور كشريك ستراتيجي في إعادة تأهيل هذا المرفق التجاري المهم دون إن تتطرق الى الأبنية الأخرى للأسواق المركزية المنتشرة في مناطق بغداد المختلفة. وهي معطلة ومتروكة منذ أكثر من ست سنوات دون أي تعمير أو تأهيل حيث أصبحت مأوى للكلاب السائبة وموقعاً لرمي النفايات ، إضافة الى أنها تكون مأوى للعصابات الإجرامية وغيرها من المخدرات ، كما ان هذه الأبنية قد سرق بعض من أجزائها كالشبابيك والأبواب وغيرها .

إن بقاء هذه البنايات على هذه الحالة البائسة وعدم الاستفادة منها يعدّ خسارة اقتصادية للأموال العامة ، لذا يجب على وزارة التجارة الإسراع بتعميرها وتأهيلها بهدف عرضها على الشركات والتجار العراقيين لتأجيرها أو عقد مشاركة في عملية الاستثمار لهذه الأسواق، حيث أن عملية استيراد البضائع من جميع أنحاء العالم مفتوحة بشكل مطلق حيث أصبح العراق أكبر سوق لعملية الاستيراد.

هذا فيما يخص أبنية الأسواق المركزية لوزارة التجارة ، أما البنايات والعمارات العملاقة والعائدة لوزارات أخرى فقد تركت دون ان تمسها يد التعمير منذ عملية تغيير النظام لحد يومنا هذا. وعلى سبيل المثال بناية دار الحرية للطباعة والنشر، وبجانبها المطبعة العائدة لها في باب المعظم، وبنايتا وزارة التربية ووزارة الصناعة في الباب الشرقي (ساحة الطيران)، وعمارة وزارة التخطيط المطلة على نهر دجلة وعشرات المباني الأخرى التي تضررت وسرقت أجزاؤها الداخلية وأصبحت معطلة تماماً وقد تركت على هذه الحالة البائسة منذ عام ٢٠٠٣.

ورغم مرور أكثر من ست سنوات لم نر أية بادرة من قبل الوزارات العائدة لها لإعادة إعمارها وتأهيلها بهدف استغلالها وإشغالها لاسيما وان الحكومة بحاجة إليها، او توزيعها على الوزارات والمؤسسات التي استحدثت بعد عملية التغير والتي قامت هذه الأخيرة باستئجار بنايات أهلية بمبالغ باهظة.

إن إعادة إعمار وتأهيل هذه البنايات لا تعتبر مشكلة مستعصية، ولا تكلف مبالغ كبيرة، حيث من الممكن إجراء مناقلة من مبالغ الإيجارات الى مبالغ التعمير. ومن الناحية الفنية يمكن الاتصال بالمكاتب الهندسية الاستشارية العراقية لإجراء الكشف وتثبيت ما هو مطلوب من القواطع والأبواب وأنابيب التكييف وغيرها من الأعمال التكميلية. إن الأعمال المتضررة يمكن حصرها كالآتي: أعمال الأبواب والشبابيك وقواطع الألمنيوم وأعمال الزجاج وغيرها من الإعمال الداخلية بما فيها طلاء الجدران. الأعمال الكهربائية وأنابيب التهوية والتكييف. الأعمال الميكانيكية والصحية. أعمال المصاعد الكهربائية وتجهيزاتها. أعمال الصبغ والطلاء للواجهات الأمامية. أعمال السياجات والمسقفات في الساحات الأرضية ومواقف السيارات وغيرها من المساحات الخاصة بالحدائق، ورفع الأنقاض وغيرها. ينبغي اخذ هذا الأمر بنظر الأهمية والاعتبار لما له من فوائد اقتصادية وتنموية وأمنية أيضاً. مع العلم أن هذه الأعمال يمكن تنفيذها من قبل المقاولين العراقيين بطريقة المناقصة السرية وتتم بوساطة لجنة يشترك فيها أعضاء من وزارتي التخطيط والمالية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net